

## نحو لسانيات نصية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص.

أ/ ليلي سهل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد خيضر - بسكرة

### الملخص:

### Résumé:

La nécessité de sortir de l'enfermement de l'analyse au niveau de la phrase vers l'analyse textuelle, car la phrase ne donne qu'une petite partie de ce que le texte nous donne, la phrase n'est qu'un fragment par apport ou texte, qui donne le sens générale ou totale. Cette étude est vienne pour maître le doigt sur le manque des travaux qui ont pris la phrase comme la plus grand unité linguistique.

كان انطلاق النداءات بضرورة الخروج من بوتقة التحليل على مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى أكبر، هو التحليل على مستوى النص، إذ الجملة لا تقدم سوى الشيء الضئيل لما يقدمه النص، فما الجملة إلا جزء بالقياس للنص، وما يقدمه النص يمثل المعنى الكلي أو العام، فجاءت هذه الدراسة لتوضح أكبر نقلة في اللسانيات أبسط ما يقال عنها أنها كشفت عن ضيق شديد في الدراسات التي اعتمدت على الجملة، واعتبرتها الوحدة اللغوية الكبرى خاصة في الدراسات الأدبية، فيعتبر هذا نبذا للنموذج القديم وإحلال جديد محلي، أو تطور جدلي مستمر متصاعد.

## 1- الجملة:

وقف الدرس اللساني منذ القديم عند حدود "الجملة"، فبين مكوناتها ومختلف القواعد التي تحكمها، وعلى ذلك قامت النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المختلفة والمتعاقبة، فالجملة بنية قارة في الكلام نفسه<sup>(1)</sup>، وهذا لم يمنع من إحاطة الغموض بها وتباين صور التعريف منذ القديم حتى وقتنا الحاضر، وما زالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة، دون الاعتراف صراحة بأنها تعريفات نهائية، وذلك راجع لاختلاف توجهات الدارسين ومعاييرهم اللغوية المعتمدة، مما أعاقهم عن التوصل إلى تعريف جامع لها إلى درجة الخلط بينها وبين الكلام.<sup>(2)</sup>

وقد اختلف الدارسون العرب القدامى والمحدثون في تحديد مفهوم الجملة، وانقسموا إلى اتجاهين كبيرين، اتجاه يسوّي بين الجملة والكلام، واتجاه آخر يفرق بينهما. أما الاتجاه الأول فيمثله "ابن جني" (ت 392 هـ) في قوله: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل... فكل لفظ استقل بنفسه وجُئبت منه ثمرة معناه فهو كلام»<sup>(3)</sup>.

ونجد "الزمخشري" (ت 538 هـ) يعرفها بقوله: «الكلام هو المركب من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلق بكر، وتسمى الجملة»<sup>(4)</sup>.

أما الاتجاه الثاني، فيمثله كل من الرضي "الاسترابادي" و"ابن هشام الأنصاري"، والجملة عند علماء هذا الاتجاه تدل على معنى مغاير لمعنى الكلام، فالجملة عند رضي الدين "الاسترابادي"، ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظروف، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته فقد رأى أن كل كلام جملة ولا ينعكس<sup>(5)</sup>.

ويعرفها ابن هشام الأنصاري بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك: قام زيد، والمبتدأ أو الخبر ك: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرب اللص أو قائم

الزيدان، وكان زيد قائما، ظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين، كما يتوهم كثير من الناس، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: «يسمى الجملة»، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعه يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما.»<sup>(6)</sup>.

ويقسم اللغويون الجملة نظريا إلى قسمين أساسيين، هما:

- جملة نظام (System Sentence)، وهو شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما.

- جملة نصية (Texte Sentence)، وهي الجملة المنجزة فعلا في المقام نفسه، وفي هذا المقام تتوفر ملاسبات لا يمكن حصرها يقوم عليها الفهم والإفهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد نظريا إلى ما لانهاية له، وهذا التعدد يعود إلى التفرد في البنية المولدة للجمل؛ أي إلى نحو الجملة، ولكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد عمل الدلالة في النصوص في وجوهه المختلفة<sup>(7)</sup>.

ومن خلال هذا التقسيم للجملة، نجد أن الجملة عند جون لاينز (J. Lyons) هي الغاية الوحيدة الكبرى التي تسعى إليها كل دراسة لغوية، وربما هذا ما جعل علماء تحليل الخطاب، ومنهم براون (G. Brown) ويول (G. Yule)، يعتمدون النوع الثاني من الجمل في دراستهم، أي الجملة في إطارها التداولي الموضوعة في سياقها التواصلية<sup>(8)</sup>. وهناك من يعد الجملة أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي، ويرجع كثير من الدارسين هذه المقولة إلى "بلومفيلد" (Bloomfield)، وبذلك فقد اعتبر الجملة الوحدة الأساسية للتحليل<sup>(9)</sup>.

وتتشارك التعريفات السابقة في اعتبار الجملة أكبر وحدة للتحليل<sup>(10)</sup>، وأنها الوحدة اللغوية الأساسية المستقلة بذاتها التي ليست جزءا من وحدة لغوية أكبر منها<sup>(11)</sup>.

وبقي نحو الجملة إلى وقت قريب مهيمنا على الدراسات والنشاطات اللغوية بوجه عام، ولعل نظرية تشو مسكي في النحو المشروحة في كتابه "البنى النحوية"، وما بني عليها من نظريات نحوية، تمثل المحاولة القوية الأخيرة للدفاع عن هذا الاتجاه، ذلك أنه رأى المناهج البنوية السابقة له منذ "دي سوسير" بالنسبة لأوروبا، و"بلومفيلد" بالنسبة

لأمريكا، مناهج وصفية بنيت على مقاييس من أجل وصف آليات اللسان وصفا علميا دقيقا، وقد حققت نتائج مقبولة مقارنة بالنحو التقليدي الذي كان يعتمد على المنطق الأرسطي الذي أفاد كثيرا من الفروع العلمية الأخرى، مثل: تعليم اللغات، ومعالجة أمراض الكلام<sup>(12)</sup>.

غير أن هذه المناهج في رأي "تشومسكي" لم تعط أهمية للتفسير والتعليل، فلم تفسر كيفية إدراك الكلام وإحداثه، ولذلك فهي من هذه الناحية فاشلة في نظره، وبخاصة في دراستها للمستوى التركيبي الذي اهتمت فيه بالجزئيات، ولذلك دعا إلى مناهج جديدة لتحليل المستوى التركيبي خاصة، فاستطاع تحويل المنهج اللساني من السلوكية إلى الذهنية، جاعلا الهدف من النظرية اللسانية التفسير والتحليل أكثر من الوصف والتقريب، كما استطاع تأسيس الأسلوب الاستنتاجي التجريبي، مركزا على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة لا على ما يقولونه<sup>(13)</sup>.

ونظرا لقصور وسائل نحو الجملة، توجه البحث بطبيعته إلى النظر في النصوص بالمنهج والرؤية التي قام عليها نحو الجملة، فاهتدى إلى ما يسمّى بالبنية النصية، حيث يسعى كل من النحويين (الجملة، النص) إلى وصف النظام الذي يقوم عليه موضوع درسه، والنظام جملة من العلاقات المحكومة بقواعد تقيم أشكالاً يتفاس عليها الكلام<sup>(14)</sup>.

وبهذا انطلقت النداءات بضرورة الخروج من بوتقة التحليل على مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى أكبر هو التحليل على مستوى النص، إذ الجملة لا تقدم سوى الشيء الضئيل لما يقدمه النص، فما الجملة إلا جزء بالقياس للنص، وما يقدمه النص يمثل المعنى الكلي، على حين الذي تقدمه الجملة يمثل جزءا فقط من المعنى العام.

وفي هذا الوقت - وبالضبط سنة 1952- نشر زيلنج هاريس (Zellig Harris) بحثا بعنوان تحليل الخطاب (Discours Analysis)، حيث اهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي<sup>(15)</sup>.

وقد خرج بذلك على تقليد أرساه بلومفيلد يقضي بأن: «التعبير اللغوي المستقل بالإفادة» أو الجملة هو مادة اللساني، أما النص فليس إلا مظهرا من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد<sup>(16)</sup>.

وفي هذا الإطار دعا هاريس إلى ضرورة تجاوز مشكلتين اثنتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية (الوصفية والسلوكية) وهما: (17)

الأولى: قصر الدراسات اللغوية على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة.  
الثانية: الفصل بين اللغة (Language)، والموقف الاجتماعي (Situation Social)، مما يحول دون الفهم الصحيح.

إذن لقد اعتمد هاريس في تحليل الخطاب على ركيزتين:

1- العلاقات التوزيعية بين الجمل.

2- الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي.

وعند الوقوف على الركيزة الأولى، نجد أن كل عنصر لغوي يشغل مكانا معينا، وكل سلسلة كلامية يمكن أن تجزأ إلى عناصر مستقلة و متميزة<sup>(18)</sup>، وإرجاع تكوين الأبنية الصرفية والنحوية إلى عوامل معينة تتحكم في مقبولية ترتيب عدد من الفونيمات لتكوين بنية صرفية، وترتيب عدد من المورفيمات لتكوين بنية نحوية ويتحدد في النهاية مفهوم التوزيعية بأنه توزيع عنصر ما، أو هو مجموع كل المحيطات التي يقع فيها؛ أي مجموع المواضع المختلفة، أو علاقة عنصر ما بالعناصر التي تشغل الموقع ذاته<sup>(19)</sup>، ويقصد بالمعيار التوزيعي المواضع التي يظهر فيها فونيم معين مع الفونيمات الأخرى التي تشترك معه في نظام لغوي واحد<sup>(20)</sup>.

تعد فكرتا التوزيع/ التفرع، والاستبدال/ المعاقبة، أساس تحليل الجملة عند هاريس، ويرجع أصلها إلى فكرة دي سوسير حول العلاقات الرأسية المتحققة على المستوى النحوي، والعلاقات الرأسية المتحققة على المستوى الصرفي؛ أي العلاقات بين أبنية الجمل وورودها في لغة ما -على المستوى النحوي- إلى مجموعة من الوحدات المتميزة وفقا للقياس الذي ترد فيه كل منها، يطلق عليها وحدات التقسيم الكلامية (الأسماء/الأفعال/الصفات/الحروف...)، وتنتم كل وحدة منها بالثبات، إذ يلزم ورودها في الجملة حين تتوفر شروط وجودها من جهة السياق، وتتمثل العلاقات الأفقية في تلك العلاقات القائمة بين الوحدات النحوية، والعلاقات الرأسية في تعاقب أبنية/ أشكال مختلفة داخل وحدة نحوية بعينها (قائمة الأفعال، وقائمة الصفات، وقائمة الأسماء)<sup>(21)</sup>.

مثال ذلك استبدال الفونيم /ق/ في كلمة مثل (قام)، بفونيم /ن/ في كلمة (نام)، وإحلال كلمة (رجل) محل كلمة (فرس) في جملة مثل: رأيت فرسا، ومعنى هذا أن الفونيمين /ق/ و/ن/ ينتميان إلى طبقة لغوية واحدة، هي الفونيمات، ومثل ذلك تنتمي كلمة (رجل) و(فرس) إلى طبقة الأسماء<sup>(22)</sup>.

وبناء على التقابل بين هذين النوعين من العلاقات يمكنه إعادة تفسير كثير من الظواهر اللغوية والبلاغية التي ظلت أسيرة تصورات محدودة اكتفت بما تقدمه من نمطية ورتابة، وفتح مجال الكشف عما يمكن فيها من إبداع ودينامية، وقد استثمرت هذه العلاقات اتجاهات أدبية أيضا، كانت تقف من قبل عند حدود الوصف التقريري، وقد توسع "هاريس" في هذه الفكرة التي تعود إلى "دي سوسير" أيضا، حيث إن الأخير قد رأى أن الجملة عبارة عن تتابع من الرموز، وأن كل رمز يسهم بشيء من معنى الكل، لهذا فكل رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وبما بعده، وأطلق على تتابع الرموز وارتباطها في داخل الجملة مصطلح (Syntagmatic)، ويقصد بها دخول الرمز الواحد في علاقة مع كل الرموز التي يمكن أن تشغل المكان المحدود المعين للرمز المعين<sup>(23)</sup>.

ذلك لأن أجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة بالصدفة ولا بالاعتباط، وإنما بالاتساق مع الأجزاء الأخرى التي تندرج فيها، وفي أوضاع بعينها دون أوضاع أخرى<sup>(24)</sup>.  
أما الركيزة الثانية عند هاريس، وهي الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي، وهنا نشير إلى أن السياق عند فيرث ينقسم على نوعين:

1) السياق اللغوي (Linguistics Context): ويتمثل في العلاقات الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية<sup>(25)</sup>، فتركيب أكل زيد تفاحة علاقة موجبة بين زيد وأكل تفاحة، وهي علاقة تقوم كلها على عناصر داعمة للشبكة، بينما لو غيرنا الأجزاء بتغيير تركيبها وقلنا تفا - زيد - حة - ل - أك - أو - كل /زيد/تفا/حتا/ لأخرجناه من كمال البيان إلى مجال الهديان)، فجميع الأجزاء في توزيع خاص يؤدي إلى مجموعات موزعة ومتناسبة، فلأسماء أجزاء تقبل (ال-) والأفعال لا تقبلها<sup>(26)</sup>.

## (2) سياق الحال (Context of Situation): ويمثله العامل الخارج عن اللغة بما

له من صلة بالحدث اللغوي، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والبيئية النفسية والثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام.

فكلمة ولد لها معنى اجتماعي يتم تحديده من خلال الاستعمالات المختلفة في بيئة اجتماعية معينة، ونعتمد في ذلك على السياق أو المقام، أي مراعاة الظروف والملابسات التي تستعمل فيها هذه الكلمة، كما يؤخذ في الحسبان أيضا ما يصاحب الكلام من نبر وتنغيم<sup>(27)</sup>.

والتوزيعية ترفض الرجوع إلى المعنى في البداية فقط، لكنها تعود إلى اعتبار المعنى في النهاية للحكم على استقامة التركيب أو فساده. فالفروق في المعنى ناشئة عن الفروق في التركيب وكلاهما مرتبط بالآخر، وتطبيق هذه القاعدة على أجزاء الكلام الواسعة ينشأ عنه تحليل الخطاب، فقدرة العبارات على الانسجام بعبارات أخرى أو عدم انسجامها هو معنى التوزيع<sup>(28)</sup>.

وبناء عليه يعد "هاريس" أول من أسس علم اللغة النصي الحديث، فقد وسّع مناهج التصنيف التوزيعية التي حافظت على المستويات الدنّيا- مستوى مناهج الجملة- وعلى الرغم من أنّ منهجه في "تحليل الخطاب" قد عُنِيَ أساسا بالكشف عن أوجه التشابه بين الجمل المفردة في مادة ما، فإنه قد استطاع من خلال ذلك أن يصف نصوصا كاملة أيضا<sup>(29)</sup>.

وبهذا تشكل اتجاه لساني جديد، أخذت ملامحه ومناهجه وإجراءاته في التبلور منذ منتصف الستينات تقريبا... وقد عرف هذا الاتجاه بـ "لسانيات النص"، وهو الاتجاه الذي يتخذ النصّ كله وحدة للتحليل، باعتبار أن معظم العلاقات النصّية هي علاقات قائمة على العلاقة بين الكلمات داخل الجملة الواحدة، ثم بين الكلمات داخل عدة جمل، ولأن النحو على مستوى الجملة لا يقدم العلاقات بين الجمل بصورة كافية كما يقدمها علم النصّ، وكذلك الجملة تمثل الدلالة الجزئية لا الكلية، إضافة إلى أنّ الجملة المجردة عن السياق لا تقدم شيئا سوى معان معجمية للكلمات الموجودة في الجملة، على حين الوحدة النصّية في الغالب في وجود السياق تقدم الدلالة الكاملة<sup>(30)</sup>.

## 2- لسانيات النصّ (Texte Linguistique):

اللسانيات النصية فرع من فروع اللسانيات يعنى بدراسة مميزات النصّ من حيث جدته وتماسك محتواه الإبلاغي [التواصلية].<sup>(31)</sup>

وقد عرف هذا العلم بمصطلح علم لغة النصّ، أو علم النصّ بشكل عام، وفي المغرب العربي يعرف بمصطلح لسانيات النصّ أو نحو النصوص<sup>(32)</sup>.

وتهتم لسانيات النصّ بدراسة النصّ باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة وأنواعها، والسياق النصّي ودور المشاركين في النصّ (المرسل والمستقبل).<sup>(33)</sup>

وفي الحقيقة لا نجد خلافا حول هذا المفهوم بالصورة نفسها التي وجدت في تعريفات مصطلح النصّ، حيث تتفق التعريفات تقريبا على أنه فرع من فروع علم اللغة يدرس النصوص المنطوقة والمكتوبة... وهذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النصّ وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد. كذلك هو الدراسة اللغوية لبنية النصوص، وإن كان ديفيد كريستال (Devid Cristal) يذكر أن تحليل الخطاب يرتبط بتحليل اللغة المنطوقة، بينما تحليل النص يرتبط باللغة المكتوبة، ولكنه أكد بعد ذلك أن التحليل سواء أكان نصّا أم خطابا، فإنه يشمل كل الوحدات اللغوية المنطوقة والمكتوبة مع تحديد الوظيفة التواصلية<sup>(34)</sup>.

وهنا يمكن أن نوجز الفرق بين الخطاب والنصّ في أن الخطاب يفترض وجود المتلقي لحظة إحداث الخطاب، بينما يتوجه النصّ إلى متلق مؤجل يتلقاه عن طريق القراءة، أي أن الخطاب نشاط تواصلية يتأسس - أولا - على اللغة المنطوقة، بينما النصّ مدونة مكتوبة<sup>(35)</sup>، كما أن طبيعة التحليل اللغوي لم تقتصر على الدراسة الشكلية للنصّ وحدها، بل تعدت ذلك إلى إبراز دور المشاركين في العملية اللغوية، وكذلك طبيعة التحليل اللغوي للنصّ في كيفية اختيار المبدع لأدواته اللغوية مثل: الضمائر، الأرمنة، التكرارات، والحذف، بمعنى آخر الاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية<sup>(36)</sup>.

ومن الضروري الإشارة إلى أهم اتجاهات التحليل النصّي ومن بينها "تجزئة النصّ" عند فاينرش (H.Weinrich)، الذي حرص على أن يقدم نهجا جديدا في معالجة

النص، إذ إنه يراعي أوجه ترابط نحوي عدة في النص، ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولاً، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن يتوازى المستويان، ويسهمان معا في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءا مستقلا مفيدا يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص (Text ganze)، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر، غير أن الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولة<sup>(37)</sup>.

وهو هنا يعبر عن فهمه للنص الذي يعتبره كلية مترابطة الأجزاء فالجملة يتبع بعضها بعضا وفقا لنظام شديد، بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهما معقولا، كما تسهم الجملة التالية في فهم الجمل السابقة عليها فهما أفضل<sup>(38)</sup>.

ويحاول كوزريو (Cozeriu) أن يقدم إجابة سؤال طرحه، وهو: لماذا نحتاج إلى علم لغة يدرس النص؟، ويجيب عنه قائلا: علم لغة النص - في رأيه - ليس في الحقيقة شيئا غير المقدرّة التأويلية، ونظرية علم لغة النص ليست شيئا غير نظرية علم التأويل (التفسير)، وذلك باعتبار أن علة إنشاء هذا العلم تقوم على الحقيقة القائلة بأن الأمر يتعلق مع النص حول مستوى مستقل لما هو لغوي، ولا يمكن أن يوضحه مستوى الكلام بوجه عام وحده ولا مستوى اللغات المنفردة (المعنية)<sup>(39)</sup>.

وينشغل هنا بتحديد ما هو مختلف وما هو مشترك، وبعلاقة ما هو لغوي بما هو غير لغوي، وتأليف النص بلغة معينة وبلغات مختلفة وغير ذلك من صور التمييز التي تكشف عن تعقد كثير من مسأله، ويثير فكرة تستحق النظر والتأمل، حيث يميز بين قواعد النص الخاص وقواعد اللغة العامة التي كتب بها هذا النص، ويفسر ذلك في إطار الانحرافات، إذ يقول: فالانحرافات عن قواعد لغة معينة ما ممكنة دائما.

وما هو أكثر أهمية أن هذه الانحرافات - في العادة - لا تفسر في حد ذاتها، بل تظهر كأنها يمكن افتراضها بشكل كامل، حيث يدفع بها (بحفزها) على تشكيل النص، أو وظيفة نصية<sup>(40)</sup>.

ومن الضروري الإشارة إلى اتجاه آخر لصاحبه فنديك (Van Dijk) وهو نحوية النص، أو أجرومية النص، وتعد محاولة من أكثر المحاولات توفيقا، حيث يسعى من

خلالها إلى صياغة نموذج تحليل النص، حيث قدم معايير ترجع أغلبها إلى النحو التوليدي التحويلي بشكل خاص مثل: الحذف، الإضافة، الترتيب (إعادة الترتيب)، وغيرها، هذا في معالجة الأشكال النحوية، أما عن معالجة الأشكال الدلالية، فقد استعمل الاستبدال أو الإحلال، بالإضافة إلى المجاورة والازدواج والتوازي والمشابهة وغير ذلك. ولم يقتصر تحليله على عناصر دلالية ونحوية فقط، بل إنه يدخل عملية التواصل والسياق، وعناصر تداولية أخرى كثيرة، يرى أنه لا يمكن الاستغناء عنها لفهم النص وتفسيره<sup>(41)</sup>.

وعليه فإن مهمة علم النص بمفهوم "فندايك" وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة (النحوية، الدلالية، التداولية، السياقية،...)، لأنه ببساطة لنا قدرة على امتلاك نصوص متماسكة وقدرة على إنتاجها وفهمها وتفسيرها في إطار نظرية دلالية، ولكنها نحوية الأساس.

ويقول "فندايك": «...يبدو في الواقع أن الخصائص الأكثر تميزاً للنصوص أنها توجد أساساً في المستوى الدلالي، وكذا في المستوى التداولي»<sup>(42)</sup>. كما وصف "فندايك" هذه النصوص من خلال قواعد إرجاعية أو هياكل (تخطيطات) قاعدية، وصفها متواليّة من الجمل، بعض المتواليات مقبول، وبعضها غير مقبول، كأن لا يكون وصفها قابلاً للفهم<sup>(43)</sup>.

كما ظهر اتجاه آخر عرف بـ: التحليل التوليدي للنصّ أو التحليل النحوي الدلالي للنص عند "بيتوفي" (S.J. Petofi)، حيث حاول أن يقدم عدة أشكال للوصف والتحليل النصيين، وفرض فيها على أن تضم أهم المكونات التي تتعامل مع النصّ تعاملًا مباشرًا، غير أنه رأى ضرورة انطلاق أية نظرية تتعامل مع النصّ من رؤية جوهرية واضحة، تعدّ النصّ وحدة كلية وليس دون ذلك، ورأى أيضا - في الوقت ذاته - أن تكون النظرية نحوية الأساس وهو متأثر في ذلك بـ: "تشومسكي" أساساً.

إلا أن للمكون الدلالي والتفسير الدلالي ووظائف مميزة، ويشبه تصوّره ذلك تصور أصحاب نظريات الدلالة التوليدية، غير أن نموذجهم لا بد أن يوضح كفاءات المتحدثين والمستمعين في الوقت ذاته، أي كيف يبدأ المتحدث من المعنى ويصوغ المتتابعات الجمالية

المتضمنة له في وحدة مترابطة، ثم كيف تمضي هذه العملية التواصلية، إلى أن يبدأ المستمع في تلقي هذه التتابعات ليردّ إلى المعنى تارة أخرى، فنموذجه لا يكتفي بأن يضم عناصر دلالية فحسب، بل يضم إليها عناصر تداولية أيضا<sup>(44)</sup>.

ولم يكن منطلق توسيع الوصف والتحليل من البنية أو المستوى النحوي، بل من المستوى الدلالي الذي يجيز تفسيرات دلالية مصداقية للنصوص في إطار ما أطلق عليه نظرية نصية جزئية، ولوحظ أنه اعتمد على مقولات مختلفة ترجع أساسا إلى التقدم الكبير الذي حدث للمقولات الصورية والمنطقية الفلسفية، كما أنه قد حدد بدقة - في إطار نظريته- وظائف المكونين الجوهريين وهما: المكون النحوي والمكون الدلالي، ثم وظيفة المعجم وعلاقته بالمكونين السابقين وكيفية صياغة نظام القواعد الخاص بالمعجم، وقد تجاوز في ذلك ما حدد له في نظرية تشومسكي، حتى في صورتها النهائية.

كما نبّه إلى قصور هذه القواعد، إذ إنه يمكن تطبيقها على كم محدود من الأنماط النصية، وتحتاج تلك النظرية المطروحة إلى عملية توسيع مستمر بإضافة قواعد جديدة مستخرجة من تحليل أشكال وأنماط متباينة من النصوص، وتكون قادرة على اكتشاف ذلك التعادل الذي يصنعه منتج النصّ بين عالم النصّ والعالم الخارجي أو بين بنية فعلية إبداعية وبنية خارجية محتملة، ومن ثمّ يمكن أن يوصف نموذجه -بوجه عام- بأنه نموذج نحوي دلالي تداولي. ويقوم على عمليتين محوريتين هما، عملية تأليف النصّ وتقابلها عملية تفكيكية<sup>(45)</sup>.

وبذلك فقد انطلق "بتوفي" من اعتبار النصّ وحدة قابلة للتحليل، مهتما فيه بدراسة الجانب الدلالي إضافة إلى ما يجيزه المتلقي من إضافات عند قراءته للنصّ.

وهذا لا يجعلنا نطرح نحو الجملة خلفنا، بل العكس هو الصحيح، لأنه كما يمثل الحرف نواة الكلمة، والكلمة نواة الجملة، فكذلك الجملة تمثل نواة النصّ، فالنصّ عبارة عن متتاليات من الجمل في الأغلب، بصرف النظر عن كونه جملة أو كلمة واحدة.<sup>(46)</sup>

في حين نجد من اللسانيين لا يزال يصر على ضرورة الوقوف عند حد الجملة كوحدة كبرى قابلة للتحليل وعدم تخطيها إلى وحدات أخرى أكبر منها، ودارسين آخرين

نجدهم يؤكدون على حتمية تعدي الجملة إلى وحدات لغوية أكبر منها، فأدخلوا مصطلحات غير الجملة، مثل: الملفوظ، والخطاب، والنص.

### الهوامش:

- (1) الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991، ص14.
- (2) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص88.
- (3) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، 37/1.
- (4) الزمخشري، المفصل في العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص6.
- (5) بلقاسم دقة، في النحو العربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص15.
- (6) ابن هشام، مغني اللبيب، دار الكتب العلمية، مصر، ج2، ص49.
- (7) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص14.
- (8) براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطف الزليطي ومحمد التريكي، دار النشر العلمي لمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص24.
- (9) بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، الجزائر، 2005، ص4.
- (10) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2000، ص167.
- (11) براون ويول، تحليل الخطاب، ص26.
- (12) بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، ص5.
- (13) بشير إبرير، المرجع نفسه، ص5-8.
- (14) محمد العبد، اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1979، ص33.
- (15) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، دار قباء للنشر، القاهرة، 2000، ص23-49.
- (16) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان، ط1، 1997، ص18-19.
- (17) جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص65.
- (18) خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984، ص50.
- (19) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص20.

- (20) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الأربطة، 1996، ص120.
- (21) سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص19.
- (22) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص125.
- (23) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص19-20.
- (24) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص74.
- (25) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص135.
- (26) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص75.
- (27) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ص135.
- (28) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص75.
- (29) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص20.
- (30) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص49.
- (31) براون ويول، تحليل الخطاب، ص26.
- (32) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة علم المعرفة، الكويت، 1992، ص47.
- (33) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص36.
- (34) صبحي إبراهيم الفقي، المرجع نفسه، ص36.
- (35) بشير إيرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، ص5.
- (36) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص71.
- (37) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص191.
- (38) سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص307.
- (39) سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص33.
- (40) سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص34.
- (41) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص220.
- (42) فندايك، النص بنياته ووظائفه، مدخل أولي إلى علم النص، ترجمة: محمد العمري، إفريقيا الشرق، 1996، ص55.
- (43) فندايك، المرجع نفسه، ص51.
- (44) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص256.
- (45) سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص285-286.
- (46) فولجانج هاينه منه وديتر فيهيفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص19.